المبحث الثاني :المالية العامة والالتزام الحكومي

I- المبادئ أو القواعد الأساسية للميزانية.

هناك مبادئ أساسية للمالية العامة اتفق عليها علماء المالية العامة وسنتناول كل مبدأ من هذه المبادئ بشيء من التفصيل.

أولا :مبدأ السنوية:

يقضي هذا المبدأ بأن مدة سريان الميزانية اثنا عشر شهرا أي سنة كاملة وموافقة الجهة التشريعية سنويا عليها.في الجزائر ، تتزامن السنة المالية مع السنة التقويمية: يجب تنفيذ النفقات والإيرادات بين 1 يناير و 31 ديسمبر من كل عام. لا يوجد هذا المبدأ في جميع البلدان: على الرغم من أن الميزانيات تحترم بشكل عام مبدأ **السنوية:**، إلا أنها يمكن أن يكون لها تواريخ تطبيق مختلفة. على سبيل المثال ، بريطانيا واليابان وكندا السنة المالية 1 أبريل ، والولايات المتحدة تبدأ في 1 أكتوبر. التصويت السنوي لميزانية يسمح للبرلمان بتأكيد سلطتها تدريجياً، من خلال مراقبة مالية الدولة بانتظام.

في الواقع ، في سياق السيطرة على المالية العامة ، يجب أن تكون السلطات العامة قادرة على معرفة العواقب المالية على المدى المتوسط والطويل لقراراتها لتطبيق سياسة مستدامة للميزانية. من جهة أخرى، يمكن أن يؤدي الالتزام الصارم بالميزانية السنوية إلى سلوك إنفاق غير مرغوب فيه.
من الناحية العملية ، يخضع مبدأ السنوية سنويًا إلى تعديلات تهدف إلى التوفيق بين استمرارية الميزانية والمرونة في عمل الدولة.

ثانيا :مبدأ الوحدة

يغطي مبدأ الوحدة قاعدتين:

1) قاعدة الوحدة تطالب بتتبع ميزانية الدولة في وثيقة واحدة (قانون المالية). وذلك لضمان سهولة قراءة البرلمانيين للميزانية ، وبالتالي السيطرة الفعالة على مالية الدولة

2) قاعدة الاكتمال، والتي بموجبها يجب أن ينص قانون المالية على جميع الإيرادات والنفقات الحكومية ويصرح بها.لا يتم دائمًا مراعاة هاتين القاعدتين بشكل فعال

أولا، تتمحور ميزانية الدولة بالتأكيد حول وثيقة مركزية ، قانون المالية ، ولكن هذا القانون مصحوب بالعديد من الملاحق التي تطور النطاق ثم ، يتم احترام قاعدة الاكتمال في بعض الأحيان بشكل غير كامل

، حيث تجعل الميزانيات من الممكن استخراج بعض الرسوم من محيط ميزانية الدولة عن طريق إنشاء ، على سبيل المثال ، أموال محددة.

وأخيراً ، فإن المشاركة المتزايدة للدولة في تمويل مخططات الضمان الاجتماعي تؤدي إلى زيادة في التحويلات الائتمانية بين قانون المالية وقانون تمويل الضمان الاجتماعي.

من أجل تسهيل تحليل ميزانية الدولة ، يشير قانون المالية الآن إلى ميثاق الميزانية ويحدد التدابير المحيطة التي تسمح بإجراء المقارنات بين عامين في مجال ثابت.

ثالثا مبدأ العمومية

وفقالمبدأ العالمية، جميع الإيرادات تغطي جميع النفقات. يتم تقسيم هذا الأخير إلى قاعدتين:

أ /**قاعدة عدم تخصيص الإيرادات العامة** :وتعني هذه القاعدة ألا يخصص نوع معين من أنواع الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات وهذا حتى تتاح الفرصة لاستخدام إجمالي الإيرادات العامة وتوزيعها على كافة الإنفاق دون التقيد بتوزيع محدد13 .

ب/قاعدة تخصيص النفقات:وتعني هذه القاعدة أن يتم إعداد وتحضير واعتماد الميزانية على أساس تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من اوجه الإنفاق العام فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي تتولى الحكومة توزيعه بعد ذلك كما تشاء و إلا ضاعت الحكمة من رسم البرامج والسياسات لتوجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع نحو استخدامها الأمثل.

رابعا :مبدأ التخصص:

يتطلب مبدأ التخصص بيانًا دقيقًا لمبلغ وطبيعة العمليات المنصوص عليها في قانون المالية ، مما يعني تسمية مناسبة للميزانية

يتم فتح الائتمانات بطريقة تفصيلية ، متخصصة بالبرامج منذ تطبيق قانون المالية ، وجميعهم مرتبطون بوجهة معينة، يجب ألا يشوه تنفيذه من قبل الحكومة. ويهدف مبدأ التخصص إلى ضمان معلومات كافية للسماح بممارسة رقابة فعالة على تنفيذ ميزانية الدولة.

أخيرًا :مبدأ الصدق

يكرس قانون المالية مبدأ الموازنة الجديد ، مبدأ الصدق يشير هذا مبدأ ، المستوحى من قانون المحاسبة الخاص ، إلى شمولية واتساق ودقة المعلومات المالية التي تقدمها الدولة.

الخلاصة

مبادئ الميزانية هي قواعد تقنية تهدف إلى ضمان الإدارة السليمة للمالية العامة.تحكم هذه القواعد إعداد قانون المالية والتصويت عليه وتنفيذه. إلى هذه المبادئ الأساسية التي تم ذكرها ، يمكننا أيضًا إضافة قواعد أخرى والتي في رأيي ليست سوى عناصر للتوضيح.

* قاعدة التفويض المسبق (أو التفويض البرلماني) التي تعني ، من جهة ، أنه يجب اعتماد قانون المالية من قبل البرلمان (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) قبل 1 يناير ، ومن ناحية أخرى ، يجب أن يسبق التفويض عمليات التنفيذ

عدم التقيد بقاعدة التفويض المسبق التي يتم تنفيذها في حالة أن تاريخ اعتماد قانون المالية للسنة لا يسمح بتطبيق أحكامه في تاريخ 1 يناير ، أو حتى عندما لم يتصرف البرلمان في الوقت المناسب.

* الميزانية المتوازنة تعني المساواة بين الإنفاق العام والموارد النهائية المخططة لتمويلها ، أي موارد أخرى غير الاقتراض أو النقد أو التلاعب النقدي. هذا المبدأ الذي ليس ضرورة قانونية ولكن أحد أهم المبادئ التقنية لقانون الموازنة ، لا يعرف بأي عجز ولا فائض.

II-ميزانية الدولة

تأخذ ميزانية الدولة طبقاً للتشريعات النافذة (القانون المتعلق بقوانين المالية) ، القواعد المنصوص عليها في الدستور ، شكل من أشكال الإيرادات والنفقات والتي هي فقط تعبير عن موارد وأعباء الميزانية للدولة. وهي مسجلة في قانون المالية الذي يجيز إيرادات ونفقات الدولة. هناك طريقتان كلاسيكيتان للتنبؤ بالإيرادات والنفقات: نظام "السنة قبل الأخيرة".

وهو يتألف من تسجيل النتائج الفعلية لآخر ميزانية تم تنفيذها كنتائج فعلية لسنة الميزانية التالية.

الميزانية التي يتم إعدادها خلال العام للسنة التالية ، يتم تحديد توقعات الميزانية بناء على نتائج آخر سنة مالية معروفة. تشكل "المكافآت الإضافية" تصحيحات رياضية لنظام "السنة قبل الأخيرة".

في هذا النظام ، إلى إيرادات"السنة قبل الأخيرة" ، نضيف متوسط نسب الزيادة التي حدثت من سنة إلى أخرى في السنوات الخمس الماضية. ثم لدينا نظام "التقييم المباشر" وهو طريقة جديدة تسمى "تحديث أنظمة الميزانية" (MS.B.). فيما يتعلق بالإيرادات: يقوم وزير المالية بإجراء تقييم أولي دقيق قدر الإمكان. يعتمد هذا التقييم على نتائج الأشهر الاثني عشر المعروفة واستخدام الإحصاءات والتوقعات الاقتصادية.

فيما يتعلق بالنفقات: تتمثل الطريقة في تقييمها مباشرة من الائتمانات التي سبق فتحها (ميزانية العام الحالي) والاحتياجات التي عبرت عنها مختلف الإدارات الوزارية والاحتياجات التي عبرت عنها مختلف الوزارات.

أ) تعريف قانون المالية

تحدد قوانين المالية ، لسنة مالية ، طبيعة وقيمة وتخصيص الموارد والرسوم التي تتحملها الدولة. لا يزال قانون المالية فعل تنبؤي وتفويض دوري.

يحدد قانون المالية ، في إطار الموازين العامة التي تحددها الخطط متعددة السنوات والسنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، طبيعة ومبلغ وتخصيص الموارد والرسوم المالية للدولة. قانون المالية ، المعروف باسم "الميزانية" ، هو الترجمة الكمية لبرنامج العمل الاقتصادي والاجتماعي الذي تم إنشاؤه وفقًا لمؤشرات الخطة. يتم تقسيم قانون المالية إلى ثلاث فئات:

- قانون المالية للسنة ؛
- قانون المالية التكميلي أو التعديلي
- قانون تنظيم الميزانية

. ب) مشروع قانون المالية السنوي

تؤدي ميزانية الدولة ، كل عام ، إلى إعداد مشروع التمويل (PLF). تعد الحكومة الجبهة الشعبية ويجب أن تطرحها على البرلمان الذي يمكنه تعديلها والتصويت عليها قبل بداية السنة التي تتعلق بها.

يتكون من جزئين :

1. إيرادات أو شروط التوازن العام
2. وسائل السياسات العامة والأحكام الخاصة.

ج) هيكل الميزانية:

الإيرادات الضريبية التي تمثل الجزء الرئيسي من إيرادات الدولة (95٪) في الجزائر ، وكذلك الإيرادات الحكومية غير الضريبية ،كما أنها ذات أهمية غير متكافئة مثل أرباح الأسهم والمشاركة الدولية ، وإيرادات المجالات العامة ، والحقوق أو حقوق الملكية ، ومنتجات بيع السلع والخدمات ، ومنتجات الغرامات ،بما في ذلك الخصم المباشر من مكتب الإيداع والشحن .من ناحية أخرى ، يتم عرض الإنفاقات من خلال سياسات عامة تسمى البعثات التي يمكن أن تكون وزارية أو مشتركة بين الوزارات ، والتي تشمل البرامج التي يتم من خلالها تحديد الإجراءات لتحقيق أهداف محددة من أجل ملاحظة النتائج وإجراء تقييمها .يمثل مبلغ الإنفاق الاعتمادات التي فتحها قانون المالية ، وتتألف هذه الاعتمادات من أذون

الالتزام وائتمانات الدفع. تحدد أذون الالتزام مبالغ الإنفاق التي يجيزها قانون المالية للعام ،فئتا الإنفاق هاتان مختلفتان بشكل عام (باستثناء حالة نفقات الموظفين).

الخلاصة

في الدول الحديثة ، تلعب المالية العامة دورًا مزدوجًا ، قانون الميزانية للتنبؤ والتفويض بالنفقات والإيرادات العامة للسنة، أولاً على تمويل تشغيل الخدمات العامة الإدارية المتعددة تدفع الدولة لموظفيها ، وتبني مدارس أو كليات ، وتشتري معدات لتجهيز مكاتبها ، وما إلى ذلك. من خلال وسيط قانون المالية ، تضمن الدولة في الواقع إعادة توزيع جزء من الدخل القومي ، الدولة تدفع معونات مالية للعاطلين عن العمل .إن ميزانية الدولة تؤدي وظيفة ثلاثية: تمويل عمل الخدمات العامة (الدور القديم) ، والحد من عدم المساواة في الثروة ، وتنظيم النمو الاقتصادي (دور جديد)

III- الموارد الحكومية.

من الواضح أن المالية العامة تختلف عن مالية القطاع العام. وهذا، في الواقع ، يشمل المؤسسات العامة التي تُعرّف بأنها مؤسسات ، مهما كان وضعها (EPIC، SA، SEM) ، رأس المال الدولة و / أو أشخاص معنويين آخرين يحكمهم القانون العام. تُستثنى المؤسسات العامة من نطاق الإنفاق العام.

1الإقتطاعات الإلزامية ، المصدر الرئيسي لتمويل الإدارات العامة

الضرائب الإلزامية هي مفهوم الحسابات القومية ؛ يعينون جميع المدفوعات التي يدفعها الأشخاص الطبيعيون أو معنويين للإدارات العامة من أجل تمويل نفقاتهم.

نميز :

•الضرائب،

• مساهمات الضمان الاجتماعي ،

• الرسوم

تُفرض الضرائب على جميع دافعي الضرائب وتشكل دفعة إلزامية وبدون مقابل للإدارات العامة والمؤسسات الأوروبية. الضرائب هي المورد العام الرئيسي في الدول المعاصرة، وبالتالي ، فإن جزءًا كبيرًا من نشاط المواطنين يتم وضعه في خدمة المجتمع ، بطريقة استبدادية ، لأن الضريبة هي عملية تقييد. يتم استخدامها لتمويل الإنفاق العام والمساعدة في تنظيم النشاط الاقتصادي.

هناك نوعان: **الضرائب المباشرة** التي يدفعها ويتحملها نفس الشخص ، مثل ضريبة الدخل ، و**الضرائب غير المباشرة** ، عندما يكون الشخص المسؤول منفصلاً عن دافع الضرائب ، مثل TVA

يتم التمييز بين الضرائب والمساهمات الاجتماعية التي يتم تحصيلها لصالح منظمات الحماية الاجتماعية وكذلك الرسوم التي يتم تحصيلها لصالح الدولة ،السلطات المحلية والمؤسسات العامة عند تقديم الخدمة ، دون تكافؤ مطلق بين قيمتها وسعرها، مثل ضريبة المعدات المحلية.

2) مصادر التمويل الأخرى للإدارات العامة

تأتي مصادر التمويل الحكومية الأخرى بشكل رئيسي من الإيرادات غير الضريبية ، وصناديق المساعدة والاقتراض.

•تتكون الإيرادات غير الضريبية من الدخل من الممتلكات مثل الدخل من نطاق الدولة، الدخل من الأنشطة الصناعية والتجارية ، ومكافأة الخدمات المقدمة ، مثل رسوم الترخيص السمعي البصري.

• المنافسة صناديق المنافسة هي هبات أو إرث تدفع للدولة من قبل أشخاص عاديين أو خاصين ، للمساهمة معها في نفقات معينة ووفقًا لنوايا الطرف القائم بالدفع. ينص قانون المالية على أن مبلغها يتم تقييمه ضمن قوانين المالية.

• يعتبر الاقتراض من الموارد الرئيسية للإدارات العامة. في الواقع ، لأكثر من ثلاثين عامًا ، تم التصويت على الميزانية بسبب عدم التوازن بسبب إنفاق أكبر من الإيرادات. وبالتالي ، تقترض الدولة سنويًا في الأسواق المالية من خلال قروض السندات الحكومية ، من جهة لتمويل الدين الذي بلغ أجل الاستحقاق ، ومن جهة أخرى ، لإصدار قروض جديدة لتمويل عجز الموازنة العامة.

3) الحدث الذي يؤدي إلى الضريبة

قد يكون الحدث قاعدة تتعلق بالقاعدة الضريبية. وبالتالي ، فإن الحدث الذي يؤدي إلى الضريبة هو الفعل القانوني أو الحدث الذي يؤدي إلى الدين الضريبي. يمكن أن يتوافق الحدث المولد أيضًا بشكل قانوني مع الحقيقة ، المادية أم لا ، والتي تنطوي على المسؤولية التعاقدية أو الملتهبة للشخص.

4) التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

لا شك أن التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة هو الأهم بين مختلف التصنيفات الممكنة ، فقط إذا كان له آثار تشغيلية. ومع ذلك ، يعد هذا أحد أكثر الفروق تعقيدًا للتوصيف.

من السهل أن نرى أن ضريبة الدخل هي النموذج القياسي للضريبة المباشرة ، لأنها يتم وضعها وتحصيلها على أساس تقييم ضريبي يرسل إلى كل دافع ضرائب، **الرسم على القيمة المضافة** هي نموذج الضريبة غير المباشرة الذي لم يدفع مباشرة إلى الخزينة من قبل دافع الضرائب الذي يتحمل التكلفة: وبالتالي سيكون المعيار هو وجود سجل ضريبي ، والذي سيكون علامة الضرائب المباشرة.

لسوء الحظ ، إذا كان المعيار جيدًا من الناحية النظرية ، فلا يتوافق مع الواقع: ضريبة الشركات يتم تصفيتها ذاتيًا من قبل المؤسسات في وقت دفعها يجب أن نستنتج أنها ضريبة غير مباشرة ؛ ومع ذلك فهي ضريبة مباشرة ، مثل ضريبة الدخل ، يدفعها دافع الضرائب مباشرة.

نحن نعتبر أن الضريبة المباشرة هي ضريبة لها هوية بين الشخص الخاضع للضريبة (الشخص الذي يجب عليه وفقًا للنصوص لدفع الضريبة) والطرف المسؤول (الشخص الذي عليه دين فيما يتعلق بالضرائب) والذي يتحمل تكلفة الدفع). فيما يتعلق بضريبة الدخل ، والمساهمة الاجتماعية العامة أو حتى ضريبة الشركات ، ، فإن الشخص المسؤول (الشخص الذي يحصل على الدخل أو الأرباح) هو الذي يخضع للدفع: وبالتالي فإن هؤلاء هم الضرائب المباشرة.

فيما يتعلق رسوم على القيمة المضافة أو رسوم التحويل (بسبب الاستحواذ على مبنى على سبيل المثال) ، من الواضح أن الشخص الخاضع للضريبة (التاجر أو كاتب العدل) هو فقط المسؤول القانوني ، والمسؤول الفعلي الذي يتحمل العبء الضريبي كونه طرفًا ثالثًا (العميل أو مشتري المبنى): ضرائب غير مباشرة.

إذن هذا هو مفهوم العبء الضريبي ، مما يسمح لنا بتحليل من ،عبء الضريبة مما يجعل من الممكن تحديد ما إذا كانت مباشرة أو غير مباشرة.

الضرائب المباشرة

- ضريبة الدخل
- ضريبة على الشركات
- ضريبة التضامن على الثروة
- ضريبة السكن ، ضريبة إزالة النفايات المنزلية ، رسوم الترخيص السمعي البصري

•مساهمة اجتماعية معممة

ضرائب غير مباشرة

رسوم على القيمة المضافة ، ضريبة الميراث ، الرسوم الجمركية ، ضريبة الاستهلاك.

يعتمد الفصل بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة على طريقة تحصيل الضرائب.

في حالة الضريبة المباشرة ، يتلقى المكلف إشعارًا ضريبيًا يشير بوضوح إلى المبلغ الذي يجب أن يدفعه للإدارة. يتم توجيه هذا النوع من الضرائب بالاسم إلى المدين ويتم جمعها عن طريق بث الدور.

وهي تتعلق بشكل عام بالأفراد ، مثل الأسر أو رجال الأعمال.

تتعلق الضرائب بالدخل أو رأس المال أو الممتلكات الدائمة. في بعض الأحيان ، يكون الشخص الخاضع لدفع الضريبة والذي يجب عليه تحويلها إلى الخزينة منفصلًا عن الشخص الذي يتحمل تكلفة فاتورة الضريبة .وبعبارة أخرى ، نلاحظ وجود وسيط يجمع أموال الدولة. في هذه الظروف ، نتحدث عن الضرائب غير المباشرة. يحدث التحصيل أثناء عمليات استثنائية ، مثل شراء منتج أو استخدام سلع رأس المال العام ، ولا يعتمد على دافع الضرائب.

الخلاصة

يُظهر هيكل إيرادات الميزانية بوضوح ضعف المالية العامة أمام الصدمات الخارجية المحتملة. يتكون هذا الهيكل كما يلي لمجموعة من السنوات من:

68.7٪ ضرائب بترولية.

26.4٪ للضرائب العادية.

4.9٪ للإيرادات غير الضريبية.